العرب
الخميس 2019/12/26
السنة 42 العدد 11568

القاهرة تفتح نافذة الاستثمار في إدارة المتاحف

الحكومة تتعاون مع القطاع الخاص لإنشاء متحف في مدينة الغردقة

رهان على القطاع الخاص للنهوض بالسياحة

فتحت القاهرة أبواب الاستثمار في إدارة المتاحف أمام القطاع الخاص في خطوة كبيرة لزيادة الإيرادات وتحرير إدارة الثروات التاريخية من البيروقراطية الحكومية وتحسين خدماتها، التي تعاني من الإهمال بسبب الإدارة العشوائية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - كثفت الحكومة المصرية من جهودها لإنعاش المتاحف التاريخية وتعظيم مواردها، وطرحت إدارة الكنوز والمناطق الأثرية للشركات الخاصة لإنعاش قطاع السياحة، وزيادة جودة الخدمات التي تسبب غيابها في التأثير سلبا على السياحة الثقافية.

وأعلن خالد العناني وزير الآثار المصري عن إسناد إدارة منطقة الأهرامات وأبوالهول لشركة أوراسكوم القابضة للاستثمارات التي تمتلكها عائلة الملياردير المصري نجيب ساويرس، من خلال عقد مدته 15 عاما.

وأضاف في تصريح خاص لـ"العرب" أن الوزارة تتبنى استراتيجية تعتمد على مشاركة القطاع الخاص في إدارة المناطق الأثرية والمتاحف لرفع جودة الخدمات المقدمة للسائحين، وزيادة موارد البلاد.

وبموجب عقد إدارة منطقة الأهرامات تقوم "أوراسكوم" بتنظيم وتأهيل المنطقة، التي تعاني قدرا من العشوائية، كاد يعصف بالمقصد السياحي الفريد الشاهد على أحد عجائب الدنيا.

ومن أهم معالم المنطقة، الأهرامات الثلاثة، خوفو وخفرع ومنقرع، وتمثال أبوالهول، ومراكب الشمس الفرعونية، وهي من أهم واجهات البلاد السياحية إلا أن تردي الخدمات وممارسات الباعة الجائلين وأصحاب الخيول والجمال، كانا من أسباب عزوف السياح.

ووفق عمليات التطوير المسندة للقطاع الخاص بمنطقة الأهرامات، يتم تأسيس مطعم دائم داخل منطقة الأهرامات على شكل خيمة عملاقة تتناسب مع طبيعة المكان الأثرية.

ومن المقرر أن تدير الخيمة شركات عالمية في مجال الفنادق، بما يضمن تقديم خدمات ترضي السائحين وتعزز الاستثمار في هذا المجال.

ويصل عدد المناطق الأثرية في مصر إلى نحو 145 منطقة، تتوزع على مختلف محافظات البلاد، ويزورها نحو 8 ملايين زائر منهم 3.4 مليون أجنبي ونحو 4.6 مليون مصري.

وقال العناني إن الوزارة تلقت عروضا من شركات خاصة لإدارة وتقديم الخدمات في قلعة صلاح الدين الأيوبي التي تقع في مواجهة جبل المقطم بالقاهرة ومنطقة باب العزب الملاصقة للقلعة، إلى جانب عروض لإدارة وتقديم الخدمات في معابد الكرنك وفيلة ووادي الملوك وأبوسمبل بجنوب مصر.

وهناك مناطق أثرية إسلامية وقبطية يصل عددها إلى نحو 37 منطقة يزورها نحو 1.8 مليون زائر منهم 198 ألف أجنبي ونحو 1.6 مليون مصري.

وشهدت مدينة الغردقة السياحية التي تقع على البحر الأحمر، الشهر الحالي، افتتاح أول متحف بالتعاون بين وزارة الآثار والقطاع الخاص، بنظام اقتسام الأرباح بالتساوي بين الطرفين، وتعد تلك الخطوة نقطة انطلاق جديدة للاستثمار في مجال المتاحف.

ويصل عدد المتاحف في مصر إلى نحو 72 متحفا للفن والتاريخ يزورها حوالي 4 ملايين زائر سنويا ويستحوذون على نحو 12.7 بالمئة من العدد الإجمالي لرواد سياحة التنزه في متاحف الفن والتاريخ والعلوم الطبيعية وحدائق الحيوانات والأسماك والنباتات والبالغ عددهم نحو 32.3 مليون زائر سنويا.

ريمون نجيب

القطاع الخاص لديه أدوات تسويق بعيدة عن البيروقراطية

وأوضح جهاز الإحصاء المصري أن إيرادات متاحف الفن والتاريخ سجلت نحو 6 ملايين دولار، وهو رقم هزيل جدا لا يتناسب مع رصيد مصر من المتاحف والآثار عالميا.

وأشار الخبير السياحي ريمون نجيب، إلى أن إسناد إدارة المتاحف والمناطق الأثرية للقطاع الخاص في مصر، قرار صحيح، لأنه يعمل وفق خطط وقواعد منظمة بعيدا عن عشوائية وبيروقراطية الحكومة.

وأضاف لـ"العرب" أن القطاع الخاص يمتلك آليات الرقابة والمتابعة وقواعد التعامل مع رواد هذه الأماكن، فضلا عن القدرات التسويقية للمتاحف والمناطق الأثرية.

ويعد المتحف المصري الكبير الذي يقع جنوب غرب القاهرة على مساحة نصف مليون متر مربع ويفتتح في أكتوبر من العام المقبل، نموذجا للاستثمار الضخم بين الحكومة والقطاع الخاص.

ويقع المتحف في حضن أهرامات الجيزة، ويمكن زائريه من خلال حائطه الزجاجي العملاق الذي يبلغ ارتفاعه نحو 28 مترا من مشاهدة الأهرامات الثلاثة.

وتوقع وزير الآثار المصري أن يصل عدد رواد المتحف سنويا إلى نحو 8 ملايين زائر، ويضم فندقا مشيدا على الطراز الفرعوني، ونحو 8 مطاعم عالمية وقاعة للمؤتمرات الدولية تسع نحو ألف مشارك، لجذب سياحة المؤتمرات.

واحتفلت وزارة الآثار، الأسبوع الماضي، بنقل القطعة رقم 50 ألفا إلى المتحف الذي يعد أكبر متحف في العالم ويضم حوالي 100 ألف قطعة أثرية.

وأسست وزارة الآثار أول مصنع للمستنسخات الأصلية من الآثار المصرية، وسيقوم السياح بشراء مستنسخات من الآثار الفرعونية مكتوب عليها صنع في مصر، بدلا من استيراد المستنسخات من الصين.

وقال معتز رسلان، رئيس مجلس الأعمال المصري الكندي، إن مجال المتاحف يعد رافدا استثماريا جديدا على الساحة المصرية، من شأنه المساهمة في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد.

ولفت في تصريح لـ"العرب" إلى أن القاهرة تأخرت كثيرا في تلك الخطوة، فالمعارض الخارجية تلعب دورا مهما في تنشيط حركة السياحة الثقافية، وتتم بالتعاون مع القطاع الخاص الأجنبي.

وقامت وزارة الآثار بتنظيم معارض لكنوز الملك توت عنخ آمون، العام الحالي، في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وجذبت العديد من الزائرين.

وبلغ عدد الزائرين للمعرض في بريطانيا مثلا نحو 300 ألف زائر وفي فرنسا سجل حوالي 1.4 مليون زائر، وما يقرب من نصف مليون في الولايات المتحدة.

ورغم أنها تضم مجموعة صغيرة جدا من كنوز الملك الشاب الموجودة في مصر، إلا أن تلك الخطوة شجعت السياح من الدول الثلاث على زيارة القاهرة لرؤية باقي الكنوز.

ويصل عدد مقتنيات الملك توت عنخ آمون التي اكتشفت بمقبرته في البر الغربي بمدينة الأقصر في جنوب مصر نحو 5400 قطعة من الذهب.

ويعد التحدي الأكبر أمام الاستثمار في المتاحف، مدى إقبال الشعوب على زيارتها، وتتراجع تلك الثقافة في مصر بشكل ملحوظ، الأمر الذي يحتاج إلى رفع درجة الوعي بأهمية زيارة المتاحف لمعرفة التاريخ الصحيح للبلد.

يبدو النموذج الصيني من النماذج التي يشار إليها بالبنان، حيث يصل عدد زائري المتحف القومي الصيني المحليين نحو 3.8 مليون زائر جميعهم من المواطنين بسبب عشق ثقافة زيارة المتاحف.

ضريبة عقارية تهز أركان قطاع العقار التركي

ذو الفقار دوغان
كاتب في أحوال تركية

مرّ مشروع ميزانية 2020، الذي قدمته حكومة الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان للبرلمان، دون أي تعديل تقريبا، رغم احتجاجات المعارضة.

وتحاول الحكومة دون جدوى تلبية الاحتياجات في وقت يتواصل فيه تراجع الاقتصاد منذ أزمة العام الماضي، لكن الحل الذي قدمته، في صورة زيادة في الضرائب تستهدف أصحاب العقارات التي تزيد قيمتها عن حد معين، سيجد في ما يبدو الكثير من المقاومة.

وتبتلع الديون وأجور 4 ملايين موظف حكومي ومدفوعات الفائدة، نحو 70 بالمئة من ميزانية البلاد، البالغة نحو 185 مليار دولار.

وتزداد مشكلة البطالة إلحاحا. ولم تعد الميزانية توفر الاستثمارات التي يمكنها حل المشكلة أو تحسين الوضع الاقتصادي للسواد الأعظم من الأتراك في وقت تتفاقم فيه البطالة.

وتلقّى موظفو الدولة وعودا بزيادة الأجور بنسبة 4 بالمئة، في حين تتوقع الأهداف المتفائلة في البرنامج الاقتصادي الجديد 2020–2022 وصول التضخم في 2020 إلى 8.5 بالمئة.

وتكافح حكومة أردوغان من أجل إيجاد موارد للتمويل، ومررت مشروع قانون في البرلمان قبل الموازنة يتضمن سلسلة من الزيادات الضريبية الكبيرة.

وتشمل هذه الزيادات ضريبة جديدة على الخدمات الرقمية للسكن وضريبة عقارية، من المقرر تطبيقها جميعا مطلع العام المقبل.

ومع زيادة الغضب بشأن زيادة الضرائب، بدأ سياسيون من حزب العدالة والتنمية الحاكم التساؤل عما إذا كانت تلك الخطوة هي الخطوة الصحيحة.

وانصبّت انتقادات كثيرة في البرلمان، وداخل دوائر حزب العدالة والتنمية، على صهر أردوغان وزير الخزانة والمالية براءت البيرق، بسبب إضافته تشريعات ضريبية جديدة إلى مشروع قانون الميزانية.

ويخشى كثيرون أن تؤدي هذه الخطوة إلى انحسار التأييد الذي يحظى به الحزب الحاكم بين الرأي العام الأوسع نطاقا، وأن يفتح الباب أمام عشرات الآلاف من الدعاوى القضائية.

وتبدأ الضريبة العقارية على المنازل السكنية التي تتجاوز قيمتها 5 ملايين ليرة (842 ألف دولار) عند 0.3 بالمئة، وترتفع إلى واحد بالمئة على المنازل التي تتجاوز قيمتها 10 ملايين ليرة.

بمعنى آخر، سيكون على أصحاب العقارات دفع ضريبة إضافية لا تقل عن 15 ألف ليرة، إلى جانب الضرائب العقارية وغيرها من الضرائب الأخرى المفروضة بالفعل.

اتهامات لأردوغان بمحاولة إرغام الناس على تسديد فاتورة أخطائه الاقتصادية

وسادت حالة من الذهول بين أصحاب العقارات بسبب التقييمات العقارية التي أرسلتها لهم المديرية العامة لتسجيل الأراضي والمساحة. وفجرت انتقادات واسعة ودعوات لإلغائها حتى في وسائل إعلام تربطها علاقات وطيدة بأردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم.

وعارض بعض السياسيين في حزب العدالة والتنمية الضريبة الجديدة وعلّقوا آمالهم على مبادرة أطلقها حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، لرفع دعوى أمام القضاء بشأن القانون وإلغائه. وإذا فشلوا في ذلك، فإنهم يأملون في أن يهتم أردوغان بالتفاعلات المعارضة للضريبة، ويُعدل القانون أو يلغيه قبل بداية العام الجديد.

ويقول خبراء في قانون الضرائب إنها تمثل فرض واقع غير قانوني وبشكل تعسفي من جانب الحكومة. ويشيرون أيضا إلى ما يقولون إنه ظلم يتمثل في معاقبة مُلّاك العقارات السكنية ذات القيمة، في وقت لا تُفرض فيه ضرائب على العقارات الأخرى.

كما انتقدوا الثغرات التي تعفي من الضريبة من تقل قيمة عقاراتهم بقليل عن الحد، أو من يملكون أكثر من عقار تقل قيمته عن الحد.

وسيُجبَر الكثير من أصحاب الدخل المنخفض، بما في ذلك متقاعدون على دفع ما يتراوح بين 15 ألفا و100 ألف ليرة على العقارات التي ربّما يكونون قد ورثوها أو أمضوا حياتهم كلها يدخرون ثمنها، حتى إن كانوا يحصلون على الحد الأدنى. وسيضطر الكثيرون إلى بيع عقاراتهم لتجنب الغرامات.

واتهم نوابٌ من المعارضة أردوغان وحزب العدالة والتنمية بمحاولة إرغام الناس على تسديد فاتورة أخطاء الرئيس وحزبه في الجانب الاقتصادي وعلى صعيد السياسة الخارجية. وحذّر آخرون من أن الحكومة تنسف أوعية الحماية التي تتمتع بها العقارات الخاصة.

ويرقى هذا إلى أن يكون خطأ آخر جسيما ارتكبه الحزب الحاكم، والذي أثار بالفعل الغضب العام في الأشهر الأخيرة بمحاولاته تحميل بنك زراعات المملوك للدولة ديونَ شركة المخبوزات العملاقة سميت سراي، البالغة 500 مليون دولار، ومحاولته تأجيل القواعد التنظيمية الخاصة بمصانع الفحم لمدة عامين ونصف العام.

ليست الضريبة العقارية وحدها هي مبعث القلق، وإنما هناك أيضا ضريبة الخدمات الرقمية البالغة 7.5 بالمئة، وهي من بين الأعلى من نوعها في العالم.

وعلى عكس الأخطاء السابقة، فإن الضرائب التي أُعلنت هذا الشهر ستؤثر بالتأكيد على قطاعات كبيرة من الشعب.

وثائق مقلقة عن طائرة 737 ماكس تعمق أزمات بوينغ

انحدرت أزمات شركة بوينغ الأميركية إلى هاوية جديدة بعد الكشف عن وثائق جديدة قد تدين الشركة بالتقصير في التعامل مع المشاكل الفنية والأمنية في طائرة 737 ماكس، التي تم الإعلان في الأسبوع الماضي عن إيقاف إنتاجها مؤقتا اعتبارا من مطلع العام المقبل.

نيويورك - دخلت أزمة طائرة بوينغ 737 ماكس مرحلة خطيرة، بعد تسليم شركة الصناعات الجوية وثائق جديدة إلى لجنة النقل في الكونغرس الأميركي، وصفت بأنها مقلقة وتشكك في طريقة تعامل بوينغ مع مشاكل الطائرة.

وقال مصدر يعمل مساعدا في اللجنة إن شركة بوينغ أرسلت الوثائق بداية الأسبوع الحالي بعد الإعلان عن استقالة مديرها التنفيذي دينيس مويلنبرغ بمفعول فوري، لكنه لم يوضح ما إذا كان الأمران مرتبطين ببعضهما.

وتجري لجنة النقل في الكونغرس حاليا تحقيقا حول طائرات 737 ماكس التي منعت من التحليق منذ مارس الماضي بعد حادثين أوديا بحياة 346 شخصا.

لكن المصدر رفض الكشف عن محتوى الوثائق وما إذا كانت تتحدث عن الوضع قبل أو بعد تحطم طائرتي لايون اير الإندونيسية في أكتوبر 2018 والخطوط الجوية الإثيوبية في مارس 2019.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن الإدارة الفيدرالية الأميركية للطيران تأكيدها أنها تسلمت أيضا تلك الوثائق.

وقال المصدر نفسه في الكونغرس إن "المسؤولين يواصلون دراسة هذه الملفات، لكن مثل كل الملفات الأخرى التي كشفتها بوينغ من قبل، يبدو أنها ترسم صورة مقلقة جدا".

لجنة النقل في الكونغرس: بوينغ تغاضت عن شكوك موظفيها بشأن سلامة طائرة 737 ماكس

وألمح إلى كشف رسائل داخلية لطيار تجارب لدى بوينغ مارك فوركنر، تتحدث عن مشاكل في جهاز محاكاة التحليق في طائرات 737 ماكس في 2016 واحتلت عناوين الصحف.

وقالت اللجنة إن "الوثائق تشير على ما يبدو إلى صورة مقلقة جدا للمخاوف التي عبر عنها موظفو بوينغ حول التزام الشركة بالسلامة وجهود بعض الموظفين لضمان ألا تعرقل الجهات التنظيمية أو غيرها خطط بوينغ للإنتاج".

وكشفت التحقيقات التي أجرتها السلطات في إندونيسيا وإثيوبيا بعد حادثتي تحطم الطائرتين عن خلل في برنامج معلومات في الطائرة. كما كشفت تقصيرا في العديد من جوانب تشغيل بعض البرامج ونقص المعلومات في تأهيل الطيارين.

وأكدت لجان برلمانية أميركية وجود علاقة وثيقة جدا بين الإدارة الفيدرالية للطيران ومجموعة الصناعات الجوية، وخصوصا ترك السلطات الفيدرالية لنقاط عديدة في عملية المصادقة على صلاحية هذه الطائرات، بيد بوينغ.

ويترأس لجنة النقل النائب الديمقراطي بيتر ديفازيو الذي أجرى تحقيقا مع مسؤولي بوينغ في جلسة استماع في أكتوبر الماضي، دعا خلالها عدد من النواب إلى استقالة مويلنبرغ.

وكانت شركة الطيران بوينغ أعلنت إقالة مويلنبرغ وتعيين ديفيد كالهون مديرا تنفيذيا جديدا خلفا له، مؤكدة أنها تحتاج إلى "استعادة الثقة وتحسين العلاقات مع السلطات المنظمة للقطاع والزبائن وجميع الأطراف المعنيين الآخرين".

هبوط اضطراري قد يكون نهائيا